المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرَّمة
كلية الدعوة وأصول الدِّين
قسم الكتاب والسنة

٠٠٥٣٤١

٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٤٩٥

الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري

(لا يُتابَع عليه)

في التاريخ الكبير

تخريج، دراسة، موازنة

رسالة مقدَّمة لنيل الشهادة العالية الماجستير

إعداد الطالب

عبد الرحمن بن سليمان الشايع

بإشراف فضيلة الدكتور عبد الله بن سعَّاف اللحياني

الأستاذ المساعد بقسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة
وأصول الدين

العام الجامعي ١٤٢٢هـ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فإنَّ الله تعالى قد هيَّأ لسُنَّة نبيِّه ﷺ أسبابَ الحفظ والتمكين، فاختار لها صفوةَ هذه الأمَّة نقلةً حفَّاظاً، وأئمَّة فقهاء، استجلَوا منها معادن العلم، وفجَّروا منها ينابيع الحكمة.

وكان من تمام هذا الحفظ والتمكين ما حاطها الله به وحرسها حراسة بهرت العقولَ، وأذعن لها الخصم الألدُّ العتيد، في آيةٍ باهرةٍ من آيات النبوة العظيمة، فقد قيَّض الله لها أئمَّة أمناء أتقياء، تواصَوا بحياطتها من كلِّ دخيل عليها، جيلاً بعد جيل، هُدوا في ذلك إلى منهج قويمٍ، وقسطاسٍ مستقيم، هو من ثمرات ما أنزل الله على نبيِّه من الكتاب والميزان، ومِمَّا وُفقت وهُديت إليه هذه الأمَّة من السِّطة والشهادة لله في الأرض.

وإن كانت حراسة الله تعالى لوحيه بالحرس الشديد والشهب عند نزوله من آيات النبوة الكبرى؛ فإنَّ حراستَه بعد نزوله على تطاول الأزمان وتقلُّب الأحوال وكثرة الأعداء وشدَّة مراسهم وعِظم كيدهم لَمِن آياتها الخالدة خلودَ الوحي في أرض الله.

وهذا المنهج القويم الذي حفظ الله به السنَّة هو ما سَمَّاه المسلمون نقدَ الحديث، وعلومَ الحديث، وليس هو ببِدْع في الإسلام، اخترعه هؤلاء الأئمَّة النُّقاد، أو تتابعوا فيه على هوىً من الأهواء، وإنَّما هو إجراءٌ لمقتضى ما أمر الله به من العناية بالشريعة والوزن بالقسطاس المستقيم؛ أُجْري على مفردات علم الحديث: متونه وأسانيده، بحسب ظهور هذه المفردات شيئاً فشيئاً، وبحسب الحاجة في كلِّ عصر، وفي كلِّ طبقة، وفي كلِّ بلد، حتى تكاملت في علمٍ شامخ البنيان، يضرب أُسُّه في قرار الشريعة.

والإمام البخاري رحمه الله تعالى هو من أئمَّته المقدَّمين المشهود لهم فيه بالقَدَم الراسخة، والنظرة الثاقبة، قد جمع إلى غزارة العلم جودة التصانيف، وحسن تحرير العبارة، ودقَّة المأخذ في النَّقد، فكانت تصانيفُه وكلامُه فيها من أركان هذا الفنِّ، لا غنى لدارسه عنها.

وهذه الأُطروحة تتبُّعٌ للفظٍ من ألفاظ هذا الإمام، استعمله في نقد الروايات، واستتبع ذلك نقد الرواة في غالب الأحيان، وهو قوله في بعض ما يرويه أو يشير

إليه من حديث بعض الرواة: « **لا يُتَابَع عليه** »، أُقدِّمها خدمة لتراث هذا الإمام وهذه الأمَّة.

وقد جعلتُ عنوانها:

الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري: « لا يُتابع عليه » في التاريخ الكبير.

* * *

أهميَّة هذا الموضوع، وأسباب اختياره:

لهذا الموضوع أهميَّة بالغة دفعت لاختياره، ومِمَّا يُظهرها الأمور التالية:

١ ــ مكانة الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ من هذا العلم، وما عُلم من دقَّته وغوصه على دقائق النَّقد، فمِن شأن مثل هذه الدراسة ان تُجليَ شيئاً من مقاصده؛ ليكون أَخْذُ كلماته واستعمالها محرَّراً تحريراً يُتيح الاستفادة الكاملة منها.

٢ ــ أنَّه تكلَّم على أحاديث كثيرة بهذا اللفظ، وهذا يُتيح المجال للاستقراء والدراسة لتحرير الصفة الجامعة بينها.

٣ ــ أنَّ هذه الكلمة قد أُهملت في مواضع كثيرة، بل قد اعترض عليه فيها الإمام الحافظ أبو الحجاج المزيُّ حين ضعَّف حديثاً بأنَّه لا يُتابَع عليه راويه، بأنَّ هذا ليس بمطعن، وأورد عليه الأفراد الصحاح، كحديث: « إنَّما الأعمال بالنيَّات »[1]، وكذلك فكثير مِمَّن يتكلَّم على الأحاديث في عصرنا يعرضون لكلمة البخاري هذه على أنَّها مجرَّد إخبار بتفرُّد الراوي.

٤ ــ ما يُقابل ذلك، وهو أنَّ كثيراً من الأئمَّة كالعقيلي، وابن عدي، وابن الجارود، والأزدي، والذهبي قد اعتمدوا على كلمة البخاري هذه في تضعيف كثيرٍ من الرواة، حتى مع وجود الموثِّق لهم، وهذا سيتكرَّر كثيراً في هذه الدراسة.

٥ ــ أنَّ البخاريَّ نفسَه قد يُدخل الرَّجلَ في الضعفاء بأنَّه روى حديثاً لا يُتابَع عليه، ولا يجرحه بغير ذلك[2].

٦ ــ أنَّ قول البخاريِّ هذا وتضعيف الأئمة الرواة به يُقابله ــ كثيراً جدًّا ــ توثيق ابن حبان.

فكلُّ ما تقدَّم يُجلِّي أهميَّة الموضوع، وهو سبب ــ لا شك ــ باعث على دراسته دراسة متأنيَّة.

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٥٣٤)، وانظر الترجمة (رقم:٩٢) من هذه الرسالة.

(٢) من أمثلة ذلك انظر: التاريخ الكبير (٣/٧٠، ٧٩)، (٤/٣٠٧)، ثم قارن بالضعفاء الصغير (رقم:٨٩، ٩٢، ١٧٢).

خطَّة البحث:

قسَّمت البحثَ إلى مقدِّمة، وبابَين، وخاتمة، وتفصيل ذلك كالتالي:

المقدِّمة: وتشتمل على:

١ ــ أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره.

٢ ــ خطَّة البحث.

٣ ــ منهج الباحث.

الباب الأول:

ترجمة موجزة للبخاري، والتعريف بكتابه، ومسألة تعليل النُّقاد بالتفرُّد، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للبخاري، والتعريف بكتابه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للبخاري، وفيه سبعة مطالب:

١ ــ نسبه.

٢ ــ مولده وموطنه.

٣ ــ نشأته وطلبه للعلم.

٤ ــ شيوخه وتلاميذه.

٥ ــ مكانته العلمية.

٦ ــ وفاته.

٧ ــ مصنفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير، وفيه مطلبان:

١ ــ تأليف الكتاب، وثناء العلماء عليه.

٢ ــ مكانة الكتاب وأثره.

المبحث الثالث: وصفٌ مجملٌ لعمل البخاريِّ في كتابه، وفيه ثلاثة مطالب:

١ ــ منهجه في سياق التراجم.

٢ ــ منهجه في نقد الأحاديث.

٣ ــ منهجه في الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: التفرُّد وتعليل النُّقاد به، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التفرُّد، وانواع المؤلفات فيه، وفيه مطلبان:

١ ــ تعريف التفرُّد والأفراد.

٢ ــ أنواع المؤلفات في التفرُّد.

المبحث الثاني: أنواع من علوم الحديث متفرِّعة عن التفرُّد، وفيه خمسة مطالب:

١ ــ مكانة التفرُّد من علوم الحديث.

٢ ــ أقسام التفرُّد.

٣ ــ الحديث الغريب.

٤ ــ الحديث المعلول.

٥ ــ الحديث الشاذ.

المبحث الثالث: موقف النُّقَّاد من التفرُّد، وفيه مطلبان:

١ ــ القرائن التي يراعيها النُّقَّاد في الحكم على التفرُّد.

٢ ــ حكم التفرُّد عند النُّقَّاد.

الباب الثاني:

دراسة الأحاديث التي قال فيها البخاري: «لا يُتابع عليه» وموازنتها بكلام النُّقاد

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول: الأحاديث المدروسة.

الفصل الثاني: أحاديث الدراسة ورواتها في نقد الإمام البخاري، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الدراسة في نقد الإمام البخاري.

المبحث الثاني: رواة أحاديث الدراسة في نقد الإمام البخاري.

الفصل الثالث: أحاديث الدراسة ورواتها عند غيره من الأئمة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الدراسة عند غير البخاري من الأئمة.

المبحث الثاني: الرواة الذين انتقد البخاري حديثهم عند غيره من الأئمة.

الخاتمة: وتشتمل على أهمِّ نتائج البحث.

وألحقت بالرسالة فهارس جعلتها على النحو التالي:

١ ــ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ــ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣ ــ فهرس مسانيد الصحابة.

٤ ــ فهرس رجال الإسناد.

٥ ــ فهرس الفوائد العلمية.

٦ ــ فهرس مراجع الرسالة.

٧ ــ فهرس موضوعات الرسالة.

منهجي في الرسالة:

كان أول عملي أن تتبَّعتُ كتاب التاريخ الكبير ترجمةً ترجمة، فاستخرجتُ منه الأحاديث المدروسة، فبلغت (١١١) حديث، منها حديثان مكرَّران، فصارت (١٠٩) حديث، ثمَّ تتبَّعتُ كتب البخاري الأخرى، وكتاب الضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدي، فاستخرجتُ أحاديث أخرى لَم ترِد في التاريخ الكبير بلغت (٢٣) حديثاً، جعلتُها في ملحقٍ أفردتُه لها.

وأفردتُ كذلك ملحقاً آخر لــ (١٢) راوياً حكم البخاري على رواياتهم في هذه الكتب المذكورة حكماً عامًّا بأنَّهم يروون ما لا يُتابَعون عليه.

ولَمَّا كان الغرض من الرسالة دراسة الأحاديث التي انتقدها البخاري بتفرُّد رواتها بها كان لا بدَّ من من مدخل للدراسة يُمهِّد لها، ويَصِلها بأصل مسألتها التي تتفرَّع عنها، ألا وهو تعليل النُّقَّاد بالتفرد، فعرضت لهذه المسألة في الفصل الثاني من الباب الأول، وحرصتُ على التوسُّط فيه بين الاختصار وبين الإسهاب بالشرح والأمثلة.

وفي هذا الفصل عرضتُ لعدَّة اصطلاحات كالغريب والمعلول والشاذ، وأول مرادي من ذلك هو ربط المسألة ــ وهي التفرُّد ــ بهذه الاصطلاحات، فحرصت على تحرير ما أراه صواباً فيها، وتعمَّدتُ عدم الإطالة في الخلافات في هذا الباب؛ لئلاَّ تخرج الرسالة عن حيِّزها.

ثم ألْمَمت بحكم التفرُّد عند النُّقَّاد؛ ليكون ذلك مدخلاً للنَّظر في كلام الإمام البخاري، فإنَّ الاستئناس بكلام النُّقَّاد في فهم كلام بعضهم أمرٌ وارد.

أمَّا الأحاديث المدروسة فابتدأت بالأحاديث الواردة في التاريخ الكبير مرتَّبةً حسب ورودها في الكتاب، فأعقد الترجمةَ لمَن ورد الحديث في ترجمته، ثمَّ أسوق لفظ البخاريِّ، ثم أتبعُه بالدراسة، فأبدأ اوَّلاً بتخريج الحديث ممَّا أجده فيه من المصادر، وفي التخريج أعرض لِما يقع في كلام البخاري أحياناً من ذكر اختلاف في الأسانيد ونحو ذلك، وأعتني في التخريج بتحرير مدار الإسناد لتكون العناية به في بيان حال الإسناد، مع العناية بِمَن ألقى عليه البخاري تَبِعة الحديث.

ثم أُثنِّي بدراسة قول البخاري في الحديث، فأحرصُ أوَّلاً على كلامه في الحديث إن كان له فيه كلامٌ آخر أو كلامه في راويه ونحو ذلك، ثم أستعين بكلام الأئمَّة في تجلية مقصد البخاري أو بيان مأخذه، فإن لَم أجد بيَّنت ذلك مِمَّا يظهر لي إن استطعت.

ثمَّ أُبيِّن إثْر ذلك أَثَر انتقاد البخاريِّ لحديث الراوي على حاله أو فائدةَ الانتقاد لترجمته ونحو ذلك ممَّا تقتضيه الترجمة، وأشير إلى خلاف من خالف البخاري إن كان، وربَّما خالفتُ هذا الترتيبَ ــ قليلاً ــ لسبب يقتضيه حال الترجمة لا يخفى على قارئها.

وبعد الفراغ من الأحاديث المدروسة في التاريخ الكبير أَضفتُ ملحقين:

الملحق الأول: أحاديث انتقدها البخاري بمثل ذلك، وهي في التاريخ الأوسط، أو نقلها العقيلي وابن عدي عن الضعفاء الكبير.

الملحق الثاني: سرد لعدد من الرواة حكم البخاري عليهم حكماً عامًّا أنَّهم لا يُتابعون في رواياتهم في غير التاريخ الكبير، جمعته من الكتب المذكورة.

ومِمَّا لا بدَّ من تقييده من منهجي في الرسالة الأمور التالية:

١ ــ لم أُترجم لكلِّ علَم يعرض إلاَّ لفائدة تخدم متن الرسالة، كراوٍ يُحتاج إلى

بيان حاله، أو علَمٍ يُستشهد بكلامه، وليس من الأئمة المشهورين المستغنى عن الترجمة لهم.

٢ ــ اكتفيتُ بمسرد المراجع فلم أشر إلى طبعات الكتب عند الإحالة عليها.

٣ ــ عند الإحالة على كتاب تقريب التهذيب لابن حجر وهو يتكرَّر كثيراً أكتفي بذكر اسم المترجَم كاملاً في المتن، فلا أحيل على رقم صفحة ولا ترجمة؛ لأنَّ الرجوعَ إلى الترجمة بالاسم هو المعتاد والأيسر.

٤ ــ تجنَّبتُ الإطالة، فلم أخرِّج الأحاديث التي ترد في حكاية صنيع الإمام البخاري ــ أو غيره من الأئمة ــ وكيفية تعليلهم للروايات؛ لأنَّ المقصودَ التنبيه على المأخذ الذي يُصرِّحون به، والحديث مذكورٌ عرضاً وليس مقصوداً لذاته، وذلك في الباب الأول من الرسالة.

٥ ــ إذا أحلتُ على كتاب من كتب الحديث أو غيرها، فإنَّما أحيل على رقم الحديث إن كان مرقَّماً، أو على الجزء والصفحة، وحرصت على الدِّقَّة في ذلك، دون ذكر الكتاب والباب، تلافياً لإثقال الحواشي لكثرة هذه الإحالات في الرسالة.

شكر وتقدير:

ولا يفوتني في هذه المقدمة ــ بعد شكر الله تعالى على توفيقه وامتنانه ــ أن أشكرَ الصرح العلمي الباذخ الذي أُتيح لي في ظلاله مواصلة الدراسة العليا، وتهيأ لي فيه التقدُّم بهذه الرسالة العلمية، وأخصُّ بالشكر منه قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين، الذي أعطانا الكثير، ونسأل الله العونَ على ردِّ بعض الجميل.

كما أشكر شيخي وأستاذي الفاضل د. عبد الله بن سعاف اللحياني، الذي أعُدُّ الاتصال به والتتلمذ على يده مِمَّا وفقت إليه في دراستي العليا، فله الشكر الجزيل على ما بذل من وقته وعلمه وإرشاده، وعلى رعايته لي طيلة مدة إشرافه رعاية الأب لابنه، وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما أشكر كلَّ من أفادني في هذا البحث بفائدة، أو مدَّ إلَيَّ يداً بمعونة، أو نصحاً بمشورة من شيخ أو أخٍ أو زميل.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل منِّي خالصاً لوجهه، نافعاً لي ولأمَّتي، وأن يُوفِّقنا إلى السداد، ويهدينا سبل الرَّشاد.

٧ ـ فهرس موضوعات الرسالة

المقدمة ١
- أهمية الموضوع ٣
- خطة الرسالة ٤
- منهج الرسالة ٦
- شكر وتقدير ٨

الباب الأول ٩

الفصل الأول: ترجمة موجزة للبخاري، والتعريف بكتابه ١٠

المبحث الأول: ترجمة موجزة للبخاري ١١
- نسبه ١١
- مولده وموطنه ١٢
- نشأته وطلبه للعلم ١٣
- شيوخه وتلاميذه ١٥
- مكانته العلمية ١٧
- وفاته ١٩
- مصنفاته ١٩

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير ٢٥
- تأليف الكتاب، وثناء العلماء عليه ٢٥
- مكانة الكتاب وأثره ٢٦

المبحث الثالث: وصفٌ مجملٌ لعمل البخاريِّ في كتابه ٢٩
- منهجه في سياق التراجم ٢٩
- منهجه في نقد الأحاديث ٣٢
- منهجه في الجرح والتعديل ٣٦

الفصل الثاني: التفرُّد وتعليل النُّقاد به ٤٨
المبحث الأول: تعريف التفرُّد، وانواع المؤلفات فيه ٥١
● التفرُّد والأفراد لغة واصطلاحاً ٥١
● المصنفات في الأفراد ومظان وجودها ٥١
المبحث الثاني: أنواع من علوم الحديث متفرِّعة عن التفرُّد ٥٥
● مكانة الأفراد من علوم الحديث ٥٥
● أقسام التفرُّد ٥٧
● الغريب ٥٩
● المعلول ٦١
● الشاذ ٦٤
المبحث الثالث: موقف النُّقَّاد من التفرُّد ٧٣
● توطئة ٧٣
● القرائن التي يراعيها النُّقَّاد في الحكم على التفرُّد ٧٥
● حكم التفرُّد عند النُّقَّاد ٨٤

الباب الثاني

دراسة الأحاديث التي قال فيها البخاري لا يتابع عليه، ومزازنتها بكلام النقاد

الفصل الأول: الأحاديث المدروسة ٨٩
● الأحاديث مرقمة من (١) إلى (١١٢) ٩٠
● الملحق الأول ٣٣٢
● الملحق الثاني ٣٦١
الفصل الثاني: أحاديث الدراسة ورواتها في نقد الإمام البخاري ٣٦٧
● أحاديث الدراسة في نقد الإمام البخاري ٣٦٧
● رواة أحاديث الدراسة في نقد الإمام البخاري ٣٧٣
الفصل الثالث: أحاديث الدراسة ورواتها عند غير البخاري من الأئمة ٣٧٧